



مركز سيم للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الإخوان المسلمون وأزمات المنطقة.. أي مستقبل؟

مدخل:

كانت الفترة التي تلت الانتفاضات الشعبية - الموجة في الغالب - التي عُرفت باسم "الربيع العربي"، انعطافة حادة وغير متوقعة كذلك، بالنسبة لتيارات الإسلام السياسي، وعلى رأسها جماعة "الإخوان المسلمون".

ولأن كانت هذه الانعطافة في بدايتها إيجابية، بحيث وصلت بجماعات إسلامية عدة - ولكن من خلال الإخوان المسلمين أساسًا - إلى الحكم ومناطق النفوذ والتأثير؛ فإنها بعد ذلك، تحولت إلى ما يُعرف في العلوم العسكرية، بـ"منطقة قتل"؛ حيث شهدت التجربة، وبالذات بعدما جرى في مصر في العام 2013م، الكثير من النكوصات.

ولكن، وقبل تناول ما نريد أن نتناوله في هذا الموضوع، في صدد أثر التطورات الداخلية، وكذلك الإقليمية والدولية على واقع تيار ما يُعرف بالإسلام السياسي، أو الجماعات الدينية، وبخاصة الإخوان المسلمين؛ فإنه تجب الإشارة إلى أن هذه النكوصات لا تتعلق فقط بأثر سياسات أنظمة وحكومات الممانعة ضد الإخوان ومشروع "الإسلام السياسي" وجماعته؛ وإنما تتعلق كذلك بأداء هذه الجماعات، وسياسات الإخوان المسلمين في فترة التمكين كما تُعرف في أدبياتهم.

بدأ الربيع العربي بنتائج متباينة وإن كانت إيجابية بشكل عام بالنسبة للإخوان المسلمين؛ حيث وصل الإخوان إلى الرئاسة ورئاسة الحكومة في دول عربية عدة، من بينها مصر وتونس وليبيا والمغرب، والثلاثة الأولى من أيقونات الحالة الثورية التي جرت في العالم



مركز سمر للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

العربي، بجانب أنهم أصبحوا شريكًا مهمًا في المنظومة السياسية في اليمن، في مرحلة ما بعد انتفاضة فبراير 2011م.

في المقابل خسروا أرضًا واسعة كانوا قد استحوذوها في الحالة السياسية والاجتماعية في دول الخليج العربي، عدا قطر، في العقود الماضية؛ وبدأت ملكيات وإمارات الخليج الوراثية تتخوف من أن يسعى الإخوان المسلمون هناك إلى تكرار تجربة مصر وتونس وغيرها من بلدان ما يُعرف بـ"الربيع العربي" هناك، وفق نظرية "حجر الدومينو".

وبالتالي؛ فقد بدأت بعض هذه العواصم في التضييق على أنشطة الإخوان على أراضيها، وكان - وليس في الأمر أي تناقض - هذا التضييق في أوجه، في فترة وجود الإخوان في مقاعد الحكم في مصر وتونس، باعتبار أن كلا البلدين كانا في حينه مصنّفان باعتبارهما "أيقونة الربيع العربي"، وكانت الحالة الإخوانية في أقصى اتساع نشاطها، وكانت فكرة نقل التجربة إلى دول الخليج؛ قائمة وبقوة.

ولعل الإخوان المسلمين في هذا التخطيط، كان لديهم "بُعد نظر"، وأثبتت الحوادث التي تلت ذلك صحة وجهة النظر هذه؛ وكانت لديهم قناعة بأنه إذا ما استمرت ملكيات ومشيخات الخليج الوراثية بأنظمتها الحاكمة الحالية على هذا النحو؛ فإنه لا استقرار للأنظمة الجديدة التي أفرزتها الانتفاضات الشعبية في البلدان العربية التي شهدتها.

وهذا تقييم موضوعي، ولا يتعلق بموقف قيمي من هذا الطرف أو ذلك، ومنه يمكن فهم دعم عواصم خليجية، مثل الرياض وأبوظبي على وجه الخصوص، لأنشطة وسياسات هدفت إلى إسقاط الإخوان والحكومات التي تعبر عنهم في بعض دول "الربيع العربي".



مركز سمر للدراستة الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وانطلق ذلك من قناعة أو حقيقة موضوعية بدورها، ومهمة، وهي أن الإخوان المسلمين طيلة العقود الماضية، استطاعوا من خلال منظومة من الإستراتيجية الاجتماعية والإعلامية والسياسية؛ أن يتحولوا إلى بديل حكم حقيقي في الكثير من البلدان العربية.

وعبرت هذه الحالة عن كفاءة سياسية وتنظيمية في واقع الأمر لدى الإخوان المسلمين، ومرونة كبيرة مكنتهم من كسب دعم عواصم دولية كبرى فاعلة في الشرق الأوسط، مثل لندن وواشنطن وبرلين، وذلك من خلال ملفين أساسيين، الأول هو المساعدة- الأمنية والمجتمعية من خلال الأطر التنظيمية للإخوان، مثل الجمعيات الإسلامية والأطر العلمائية التابعة لهم - في مكافحة الفكر المتطرف، والتحول إلى محطة للإنذار المبكر للإنشطة الإرهابية العنيفة.

الملف الثاني، هو المساعدة- من خلال ذات الأطر- في دمج المهاجرين الجدد القادمين من بلدان الأزمات في الشرق الأوسط، وهو ملف أمن قومي مهم لدى الدول الغربية، والأوروبية بالذات.

في المقابل؛ مثل الوجود الاجتماعي والسياسي والكار التنظيمي للإخوان بكل ما يتضمنه من قدرة على تحريك الشارع؛ فرصة مهمة للدول الكبرى من أجل ممارسة ضغوط على الحكومات والأنظمة العربية، في لعبة معروفة من جانب الغرب، منذ خروج الاستعمار المباشر من بين ظهرائي الأمة.

وفي السياق؛ كان من المستغرب لدى الكثير من المتابعين سوء التقدير الذي لازم الإخوان المسلمين - وخصوصاً في مصر - لحقيقة الصورة، بحيث وقعت الجماعة في الكثير من الأخطاء التي توالى - بمنطق "نظرية الدومينو" كذلك - أدت إلى حالة الأزمة الراهنة التي طالت حتى التنظيم نفسه، سواء على مستوى التنظيمات القطرية، كما في مصر



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

والأردن، وكذلك في المغرب بدرجة أقل - بعد تشكيل حكومة العثماني التي شعر الإخوان هناك فيها بالغبين- أو على مستوى التنظيم الدولي ذاته؛ الذي لم يعد برموزه، قادرًا على الحركة مثل سابق عهده.

في هذا الإطار، تناقش هذه الورقة معالم الأزمة الراهنة التي تواجه الإخوان المسلمين، سواء على المستوى القطري والإقليمي في عالما العربي، أو على المستوى الدولي، في ظل الاستحقاقات العديدة التي أفرزتها التطورات الآنية، وخصوصًا في مصر؛ باعتبار أن تنظيم الإخوان هناك، هو التنظيم الأم، وله رمزية ومكانة لائحية حاکمة، وكذلك على المستوى الإقليمي والدولي، وخصوصًا في سياق الأزمة الراهنة بين قطر - أحد أهم رعاة الإخوان الإقليميين في الوقت الراهن - وبين خصوم الإخوان الأهم والأقوى، مثل مصر والإمارات والسعودية، ومع كون الإخوان هم أحد أهم عناصر هذه الأزمة.

سوء تقدير و"فيليا القوة"!

حاول الكثير من المراقبين تفسير أسباب هذا الذي جرى، والذي جعل الإخوان المسلمين يرتكبون سلسلة من الأخطاء التي عجلت بسقوطهم في هذه الأزمة التي تُعتبر الأسوأ في تاريخ الجماعة، مقارنة مع براعة إدارة الجماعة لملفات علاقاتها الداخلية والخارجية، وكذلك إدارة سياساتها في مرحلة ما قبل "الربيع العربي".

ونعيد التأكيد على أن هذه الأزمة هي الأسوأ في تاريخ الجماعة؛ لكونها مسّت تماسك الجماعة، التي تفككت إلى تنظيمات قُطرية لا ترتبط - خلافاً لتاريخها - بالتنظيم الدولي، كما



مركز سمر للدراستة الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

أنها للمرة الأولى منذ أربعين عامًا التي تخسر فيها التنظيم الأم في مصر، الذي تشتت وانقسم، ولم يتشتت فحسب.

فحتى في المرحلة الناصرية في مصر؛ كانت الكثير من البلدان العربية والإسلامية، وكذلك الأوروبية والغربية - ولكلٍ منها أسبابه - مرجبة بالإخوان، بخلاف الوضع الراهن؛ وشملت الحملات التي تقوم بها الحكومات التي تقف موقف الخصومة من الإخوان المسلمين، العواصم الغربية الأهم، التي يتحرك الإخوان المسلمون فيها، وينالون منها دعمًا سياسيًا وإعلاميًا غير محدود.

واستغلت هذه الحكومات ملف الإرهاب الذي اتسع نطاقه في الكثير من البلدان الغربية في العامين الأخيرين، من أجل محاصرة نفوذ الإخوان الذي تراكم في أوروبا وأمريكا الشمالية عبر أكثر من ستة عقود من العمل المتواصل في مختلف الاتجاهات.

بل أن الحملة التي تقوم بها كلٌّ من القاهرة وأبوظبي على وجه الخصوص في أوروبا وأمريكا الشمالية، طالحت حتى الجمعيات التركية والفلسطينية التي تمثل أطرافًا حركية لحكومة العدالة والتنمية في تركيا، وحركة "حماس" التي تُعتبر ذراع الجماعة العالمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م.

وحققت هذه الحملة نتائج واضحة، حتى في بريطانيا، التي يتمتع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين فيها بنفوذ كبير، بل أن البعض يعتبر لندن عاصمة التنظيم الدولي؛ حيث يجد الكثير من الدعم من دوائر في الخارجية ومجلس العموم وأجهزة الأمن الإستراتيجية.



مركز سمر للدراسات الاستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وبدا تأثير الإخوان هناك، في تردد لندن، في العام 2015م والعام 2016م، في إصدار تقرير يشير إلى ارتباط الإخوان المسلمين بتنظيمات مُصنَّفة إرهابية، أو بأفكار متطرفة، بالرغم من كل الضغوط المصرية السعودية الإماراتية في هذا الصدد. وحتى عندما صدر التقرير؛ فإنه صدر بلهجة مخففة.

يشير مراقبون إلى أنه على الرغم من هذا الانتشار والتأثير، وكفاءة الأداء؛ فإن الإخوان المسلمين وقعوا في خطأ سوء تقدير الموقف، كذلك تعجلوا في التحرك صوب "ربيع خليجي" يطيح بالملكيات والمشيخات الوراثية الحاكمة هناك؛ حيث كان الأولى بهم تمكين أوضاعهم في البلدان التي تم "التمكين" لهم فيها أولاً، قبل الانتقال إلى الخطوة التالية.

وتشير تقديرات موقف غربية، من بينها أوراق أعدها معهد فريدريش أيبيرت الألماني، ومعهد كارنجي الأمريكي، إلى أن الإخوان المسلمين أصابتهم ما يمكن أن يُطلق عليه "لغة فيلينا القوة"، وصورت لهم التطورات الإيجابية السريعة التي دانت لهم، وبعضها كان في أهم بلد عربي، وهو مصر؛ إنهم قادرون على مواصلة العملية بذات الوتيرة، من دون الوضع في الاعتبار أن الخصوم في طريقهم إلى لملمة أشتاتهم وترتيب أوراقهم.

وأدى الموقف الغربي السريع الحاسم في ليبيا ضد معمر القذافي خلال الأشهر الأولى من الانتفاضة الشعبية، إلى إعطاء الإسلاميين في أكثر من بلد عربي، بطاقة الأمان للتحرك في اتجاهات أخرى، وهو ما ثبت بعد أنه خطأ في التقدير.

ولعل سوريا واليمن، النماذج الأبرز على ذلك؛ حيث لعبت الإرادة السياسية لروسيا وإيران دوراً كبيراً في تغيير اتجاهات الحدث، وتحجيم قدرة الغرب على تكرار نفس النموذج الليبي هناك، بجانب التدخل السعودي الإماراتي في اليمن.



مركز سمر للدراستة الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

كما شكّل وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، بأجنדתه اليمينية، إلى سُدّة الحكم في البيت الأبيض، نقطة إضعاف أخرى للإخوان المسلمين، سواء لجهة الحصول على دعم من الإدارة الأمريكية، أو حرية الحركة عبر جانبي الأطنطي، بخلاف إدارتي سلفه الديمقراطي باراك أوباما.

وبالرغم من عدم قدرة ترامب للآن على تنفيذ وعوده الخاصة بحظر الإخوان المسلمين في الولايات المتحدة، ووضعهم على قائمة الإرهاب الأمريكية؛ إلا أنه في النهاية، أثرت سياساته ومواقفه كثيرًا على قدرة الإخوان المسلمين السابقة على تجييش الرأي العام والمؤسسات التشريعية والإعلامية في الغرب، ضد خصومهم في الدول العربية. وهي نقطة شديدة الأهمية سوف ننطلق منها لمناقشة القسم التالي من هذه الورقة، والذي يحاول الإجابة على السؤال الذي طرحته في البداية: أي مستقبل للإخوان المسلمين في ظل الأزمات الراهنة التي تواجههم.

ولقد حاول الإخوان استيعاب حالة الأزمة التي سقطت فيها الجماعة في مرحلة ما بعد 30 يونيو و3 يوليو 2013م في مصر، وسياسات الحكومة المصرية المدعومة من دول عدة في الإقليم، فتم تبني سلسلة من الإجراءات الدفاعية، من بينها فصل بعض التنظيمات القُطرية التي عانت من أزمات داخلية بسبب خلافات على أولويات المرحلة وأدواتها، وكذلك اختراقات من جانب بعض الحكومات وأجهزة مخابراتها، عن التنظيم الدولي، على النحو الذي تم في الأردن، وفي تونس "حركة النهضة" التي أعلنت فصل الدين عن السياسة رسميًا في مؤتمرها العام العاشر، في مايو 2016م.



مركز سمر للدراستة الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

كما سعى الإخوان في أوروبا إلى بدء إستراتيجيات جديدة للعمل الدعوي والاجتماعي، في محاولة لتصدير صورة ذهنية مغايرة عن تلكم التي تصدّرها الحكومات الخصمة في المنطقة، والتعاون بأكبر قدر ممكن في المجالين الأهم أمام أية حكومة أوروبية في الوقت الراهن، وهما المهاجرين ومكافحة الإرهاب والتطرف.

ولكن اصطدمت جهود الإخوان في هذه المناطق بعقبة مهمة، وهي صعود تيارات اليمين المتطرف، والتي وإن لم تصل للحكم في النمسا وهولندا وفرنسا، في الانتخابات الأخيرة التي شهدتها هذه البلدان؛ إلا أنها في النهاية تحولت إلى حالة شعبية.

هذه الحالة حملت الحكومات تفادياً لأية أزمات داخلية على محاصرة جمعيات مرتبطة بتركيا و"حماس" والإخوان كما تقدم، بل ومحاصرة أي نشاط أو مظهر إسلامي، حتى ولو كان دعويًا أو دينيًا صرفًا، مثل الحجاب والنقاب وتوزيع نسخ من المصحف الشريف في الأماكن العامة والشوارع، وهو ما بدا في أكبر العواصم والمدن الأوروبية، مثل بروكسيل وفيينا وحتى في سويسرا المعروفة بانفتاحها.

كما سعوا إلى الاستفادة من أوضاع الأزمة في أكثر من بلد عربي، لتقديم أنفسهم كبديل أو حتى أداة، كما في الحالة اليمنية؛ حيث حملوا السلاح في مناطق النفط وبعض المناطق الإستراتيجية الأخرى بتنسيق وتمويل سعوديّن.

ولكن كل ذلك لم يُقد إلى حلّ جذري لحالة الحصار القائمة حاليًا بحق الإخوان في مناطق عديدة من العالم، مع "تلوث" صورتهم لو صحَّ التعبير.



مركز سمر للدراستة الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الأزمة القطرية وما بعدها

بكل تأكيد سوف تكون للأزمة الراهنة بين البلدان الخليجية الثلاث ومصر من جهة، وبين قطر من جهة أخرى، بجانب تطورات دولية أخرى، أثرًا بالغًا على الإخوان المسلمين، حتى لو انتهت الأزمة بعدم تنفيذ قطر للمطالب التي طرحتها البلدان الخليجية والعربية المقاطعة لها، وخصوصًا فيما يتعلق بقطع العلاقات مع الإخوان ورفع الدعم عنهم.

وذلك بنفس المنطق الذي اعتبر به بعض المراقبين الكيان الصهيوني منتصرًا في حرب الصيف على لبنان في العام 2006م، وفي الحروب على غزة في الفترة من 2008م وحتى 2014م؛ لأن إسرائيل استطاعت تحقيق هدفها الإستراتيجي الأساسي منها، وهو وقف إطلاق الصواريخ من جنوب لبنان وقطاع غزة، بل وجعل ذلك بضمانة كل من "حزب الله" في لبنان، وحركة "حماس" في غزة.

وكذلك بنفس المنطق الذي جعل الإخوان المسلمين عاجزين عن استقبال الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، عند زيارته الأخيرة للولايات المتحدة بعد تولي ترامب، بنفس درجة مستوى العمل الاحتجاجي الذي كانوا يستقبلونه به أيام أوباما.

بل إن هذه الحالة انعكست على أوروبا كذلك؛ حيث زار السيسي أكثر من بلد أوروبي، كان يستقبله الإخوان هناك باحتجاجات عارمة قبل أن تختفي تمامًا هذه المظاهر بعد تولي ترامب، وبعد الجهود الأخيرة التي قامت بها الحكومة المصرية مع الحكومات الأوروبية بشأن حقيقة ارتباطات الإخوان بتنظيمات إرهابية أو دعم أفكار متطرفة.



مركز سمر الدار لدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

وبالتالي؛ فإن الأزمة الحالية مع قطر، وبالتبعية مع تركيا؛ أيًا كانت طريقة معالجتها؛ فإنها - في عُرف التحليل السياسي، ووفق مقتضى الأمر الواقع - قد حققت الكثير من النتائج؛ على الأقل على مستوى الدول والأطراف غير العربية والإسلامية، وبالذات في مركز التأثير الرئيسي للإخوان، في أوروبا الغربية.

فعلى أبسط تقدير؛ لفتت النظر إلى وجود "علاقة ما" بين الإخوان وبعض التنظيمات الإرهابية التي تضرب في أوروبا، كما أنها أثارت الكثير من الغبار حول ما يقوله الإخوان المسلمون للرأي العام والحكومات الغربية بشأن أجندتهم الإصلاحية، والتي تقف عند حدود الدعوة والعمل المجتمعي.

وكل ذلك قاد حتى من قبل الأزمة الخليجية إلى مراجعة عدد من الدول الأوروبية، مثل السويد والنمسا وسويسرا وألمانيا وهولندا، لأوضاع بعض الجمعيات المرتبطة بالإخوان المسلمين، أو تلك ذات الأصول التركية.

وبدا تأثير سياسات العواصم العربية التي تقف من الإخوان المسلمين موقف الخصومة واضحًا في المواقف العدائية التي أبدتها بعض الدول السابقة إزاء حملات الدعاية التي حاولت الحكومة التركية القيام بها في أوساط مواطنيها في تلك البلدان، لخيار "نعم" في الاستفتاء الذي جرى في أبريل الماضي لتوسيع صلاحيات الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، وتحويل النظام الحالي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، لدرجة أنه قد تم، وبطريقة مهينة، منع/ طرد، وزراء من الحكومة التركية من هذه البلدان، مما أثار أزمة دبلوماسية واسعة بين تركيا والغرماء الأوروبيين.



مركز سمر للدراستة الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ولا أحد يدري كيف سوف تنتهي الأزمة القطرية الحالية، ولكن، وعلى الأقل حتى وقت كتابة هذه الورقة؛ فإن الدول الخليجية والعربية المقاطعة، سوف تفرض المزيد من العقوبات السياسية والاقتصادية على قطر، من بينها تجميد الاستثمارات والودائع، وممارسة ضغوط على الريال القطري، وتجميد عضوية قطر في مجلس التعاون الخليجي، وإقامة قاعدة عسكرية عربية على الأراضي البحرينية.

وهذا من شأنه دفع الرأي العام، في تركيا على وجه الخصوص، إلى ممارسة ضغوط على حكومته لوقف الدعم العلني لقطر وللإخوان المسلمين، بسبب وصول تأثيرات الأزمة، والموقف التركي الداعم لقطر فيها، لأن مسّ مصالح إستراتيجية تركية.

فتركيا شريك تجاري كبير لدول مجلس التعاون، وخصوصًا المملكة العربية السعودية؛ حيث يستوعب سوق العمل السعودي أكثر من مائة ألف من العمالة التركية، فيما يبلغ حجم استثمارات الشركات التركية العاملة في السعودية أكثر من 17 مليار دولار، بحسب تقرير حديث للدبي. بي. سي".

بالإضافة إلى وجود اتفاقيات تعاون عسكري وأمني عدة بين أنقرة وبين السعودية، في مجال الصناعات الدفاعية، والتعاون الأمني في سوريا، وهو ما سوف يدفع بالجيش التركي إلى واجهة الصورة لو رأى أن سياسات حكومته سوف تقوّض من مصالحه في منطقة الخليج العربي.

في المقابل، لا يمكن تصوّر إطلاقاً تخلي القاهرة أو أبوظبي على وجه الخصوص، عن المطالب الخاصة بإغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر، وتسليم العناصر الإخوانية المصرية المقيمة هناك، والمتهمة في قضايا إرهاب في مصر، ورفع قطر لرعايتها عن



مركز سام للدراسات الإستراتيجية SAM CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الإخوان بشكل عام، ووقف حملات التحريض ضد النظام المصري وأنظمة الدول الأخرى المقاطعة.

.....

وفي الأخير؛ فإن تضيقاً مستمراً سوف يقع في حق الإخوان المسلمين، سواء في الخليج أو على مستوى المجال الأوروبي، والغربي عموماً.

ولا يمكن الآن معرفة حجم هذا التضيق أو أثره، إلا أنه سوف يكون بكل تأكيد، عميقاً، ومستمراً لأمدٍ لا يمكن قياسه في الوقت الراهن، خصوصاً مع توقعات باستمرار الحكومات الخصمة للإخوان في أماكنها، كما في حالة حكومة الرئيس السيسي في مصر، وبعد صعود الأمير محمد بن سلمان إلى منصب ولي العهد في المملكة من دون مشاكل كانت متوقعة، توطئة لأن يكون ملك البلاد المقبل.

إلا أنه، وفي التحليل السياسي؛ تبقى احتمالات التغيير قائمة، بوقوع حدث مفاجئ يقلب موازين هذه المعادلة لصالح هذا الطرف أو ذاك بصورة غير متوقعة في مداها الزمني ومستوى تأثيرها.

..*.*.*.*.*.*

أحمد التلاوي: باحث مصري في شؤون التنمية السياسية، وكاتب أساسي في مركز سام للدراسات الإستراتيجية